

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٨

بإعادة تشكيل المجلس الأعلى للسجون

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ بإنشاء مجلس استشارى أعلى للسجون ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٦ لسنة ١٩٧٣ بإعادة تشكيل المجلس الأعلى للسجون ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بالمادة ٢ من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ المشار إليه النص الآتى :

مادة ٢ - يشكل المجلس الأعلى للسجون من :

(أ) مساعد وزير الداخلية المختص ، رئيسا .

(ب) أعضاء بحكم وطاقاتهم وهم :

- أحد المحامين العامين يختاره النائب العام .

- وكيل وزارة من كل من وزارات الشؤون والتأمينات

الاجتماعية - القوى العاملة والتدريب المهني والصحة

والزراعة والصناعة .

- مدير مصلحة السجون .

- مدير مصلحة الأمن العام .

- مدير عام الوعظ والإرشاد بوزارة شؤون الأزهر .

- خبير عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

يختاره مجلس الإدارة .

قرر :

(المادة الأولى)

يعين السيد المهندس / محمد عادل أحمد حسن نائبا لرئيس الجهاز المركزي للحاسبات بدرجة وزير مع منحة البدلات والمزايا المخصصة لها .

(المادة الثانية)

على رئيس الجهاز المركزي للحاسبات تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ جمادى الأولى سنة ١٣٩٨ (٢٢ أبريل سنة ١٩٧٨)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التصرف بالمجان فى مال من أموال الدولة الثابتة والمنقولة ؛

وبناء على موافقة اللجنة المالية لوزارة المالية فى ١٧/٤/١٩٧٨ على طلب ديوان رئيس الجمهورية فى ٩/٤/١٩٧٨ بإهداء الطائرة البوينج ٧٣٧ التى تمتلكها إلى وزارة الحربية (القوات الجوية) ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تنقل إلى وزارة الحربية (القوات الجوية) ملكية الطائرة البوينج ٧٣٧ (SU - AYN) وعلامة تسجيلها (BOEING 737-2N7) التى تمتلكها رئاسة الجمهورية والمقيدة بسجل المصنع رقم ٢١٢٢٦ والصادر عنها شهادة تسجيل رقم ٥٣٧ فى ١٨/٥/١٩٧٦

(المادة الثانية)

على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الحربية ورئيس ديوان رئيس الجمهورية تنفيذ هذا القرار .

(المادة الثالثة)

يفسر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ جمادى الأولى سنة ١٣٩٨ (٢٢ أبريل سنة ١٩٧٨)

أنور السادات

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على المساحة اللازمة لإقامة هذا المشروع والتي تبلغ ٤ أفدنة و٦ قراريط و ١٦ سهما والمبين حدودها وأسماء ملاكها بالمذكرة والرسم الهندسي والكشوف المرفقة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١١ ربيع الآخر سنة ١٣٩٨ (٢٠ مارس سنة ١٩٧٨)

ممدوح محمد سالم

مذكرة إيضاحية

باعتبار مشروع إقامة مدرسة ثانوية للبنين بمدينة زفتى بمحافظة الغربية من أعمال المنفعة العامة

وافق المجلس المحلى لمحافظة الغربية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦ على اعتبار إقامة مدرسة ثانوية للبنين بمدينة زفتى من أعمال المنفعة العامة ونزع ملكية المساحة اللازمة له وقدرها (أربعة أفدنة وستة قراريط وستة عشرة سهما) كائنة بحوض الطحلاوى رقم ٢٣ ، كما وافقت اللجنة التنفيذية للمحافظة على هذا المشروع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧/١/٢ م .

وقد أفادت المحافظة أن المساحة المراد نزع ملكيتها محدوده بحدود أربعة هي : - اخذ البحرى : يبدأ من الغرب للشرق بحوار ترعة الطحلاوى بطول ٥٨ مترا ثم يقبل بحوار ضمن القطعة ١٨٢ من ٢٧ بطول ٨٠ مترا ثم يشرق بطول ٤٧,٦٠ مترا بحوار ثم يجر بحواره ٨٠ مترا ثم يشرق بطول ١٧,٤٧ مترا بحوار الترعة .

- الحد الشرقى : ضمن القطعة ١٧٨ من ٣٢ بحوضه بطول ١٨٠ مترا

- الحد القبلى : باقى القطع أرقام ١٦٤ - ١٦٦ - ١٨٢ - ١٨٤

١٨٦ - ١٨٨ - ١٩٠ - ١٩٢ بحوضه بطول ١١١ مترا .

(ج) أربعة أعضاء يعينهم وزير الداخلية بصفتهم الشخصية لمدة سنتين قابلة للتجديد من المهتمين بشئون السجون والمؤسسات العقابية وذوى الخبرة بالأساليب الحديثة لمكافحة الجريمة .

ويتولى أعمال السكرتارية موظف يختاره وزير الداخلية بناء على ما عرضه مدير مصلحة السجون .

(المادة الثانية)

ينهى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٦ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٩٨ (٢٧ أبريل سنة ١٩٧٨)

أنور السادات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٧٨

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والإستيلاء على العقارات ؛

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون الحكم المحلى ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس مجلس الوزراء فى مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر مشروع إقامة مدرسة ثانوية للبنين بمدينة زفتى بمحافظة الغربية من أعمال المنفعة العامة .